

أنا مدارس نحوية؟

للدكتور إبراهيم السامرائي

(عضو مؤازر في المجمع)

حلا للدارسين في عصرنا كلمة "المدرسة" فذهبوا بها مذهباً قد لا يرضي العلم. إن هذه "الكلمة" العربية قد عرفناها كلمة تاريخية استعملها المسلمون في عصور حضارتهم، فكان من ذلك المدرسة النظامية في بغداد، فالمدارس النظامية في أمصار أخرى، والمدرسة المستنصرية ومدارس بلاد الشام ومدارس مصر والمدارس الخرى في سائر البلاد الإسلامية. وهذه المدارس مدارس حقيقية ينتسب إليها طلاب العلم فيدرسون العلوم المختلفة.

ثم جاء العصر الحديث فصار العرب يتطلعون إلى ما عند الغربيين من علوم ومعارف، وقد وجدوا أن الغربيين تجاوزوا في استعمال "المدرسة" المؤلف المعروف، فكانت لديهم مثلاً المدرسة الكلاسيكية في الأدب والفن والمدرسة الرومانتيكية، والمدرسة الرمزية والمدرسة الطبيعية وغير هذا.

وتعني هذه المدارس الغربية ما نعنيه نحن في كلمة "مذاهب"، كمذاهب الفقه الإسلامي المعروفة نحو مذهب الإمام أبي حنيفة ومذهب الإمام الشافعي وسائر مذاهب أهل السنة ومذاهب الشيعة كالمذهب الجعفري. ولكل مذهب من هذه المذاهب طريقة خاصة تقوم على نظر خاص ودلائل خاصة.

ومثل هذا مدارس الغربيين في الأدب والفن التي أشرنا إليها، فهي مذاهب خاصة لها قواعدها وأصولها وأسسها الخاصة التي تختلف كلّ الاختلاف في أي منها عن الأخرى. وقد استعاروا لهذه المذاهب كلمة "School" الإنكليزية أو "Ecole" الفرنسية أو نظائرهما في سائر اللغات الغربية. والأخذ عن الغربيين في عصرنا طريف ممتع، وقد نندفع في هذا الأخذ بحق وبغير حق حرصاً على الاستجابة إلى العصر بحجة "المعاصرة" واحترافاً من أن يوصم الدارس بالجمود والرجعية ونحو ذلك. وهذا النوع من "التلقي" قد يحمل الضيم على العلم.

أقول: نظر أصحابنا إلى الموروث من علم النحو واختلاف الأوائل في شيء يسير منه يمس الفروع ولا يقرب من الأصول، فأخذوا بالسعي نحو "المعاصرة" فأخذوا لفظ "المدارس" لتؤدي ما شاع لدى الأوائل من استعمال "مذاهب" أو "طرائق". وكان من ذلك: مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومدرسة بغداد، وتوسع آخرون فكان لهم مدرسة في كل بلد من بلدان العالم الإسلامي، ومن ذلك مدرسة الشاميين في النحو، ومدرسة المصريين، ومدارس إفريقية في تونس والمغرب ومدرسة الأندلسيين. ولا أستبعد أن يبلغ الحمق بأحد من قبيل هؤلاء الدارسين فيزعم أن للموصلين "مدرسة" في النحو وأن للبلاد التي أظلمها الإسلام بظلمه "مدارس" في هذا العلم.

ولنعد إلى المشهور قديماً من المذاهب النحوية لنقول إننا كنا نجد في كتب طبقات النحويين، وفي كتب النحو ومصادره أن هذا الرأي قال به البصريون، وأنكره الكوفيون، وقد نجد أن فلاناً من النحاة على "مذهب" البصريين، وأن فلاناً على مذهب أهل الكوفة. وقد نجد أحياناً أن "البغداديين" ذهبوا مذهباً خاصاً. ولا نعرف على وجه من العلم الثابت من هؤلاء البغداديين، فقد تجد فيهم ثعلب وابن قتيبة وابن السكيت وغير هؤلاء. والتحقيق في هذا أن عبارة "البغداديين" تعني "الكوفيين"، وذلك لأنهم عُرفوا في بغداد وشاع علمهم في بغداد.

وكنا قد عرفنا أن البصريين قد اعتمدوا في تأسيس نحوهم على الثابت من كلام العرب وشعرهم في الجاهلية والإسلام إلى عصر معين لا يتجاوزونه إلى غيره، وهذا كله معروف في المصادر التي عرضت للرواية، واعتمدوا على القرآن في قراءاته العالية، كما اعتمدوا على الثابت المؤيد سماعاً أكيداً من أمر اللهجات واللغات الخاصة، واتخذوا القياس طريقاً يتبعونه اتباعاً يغلب على السماع.

وبهذا كتبوا النحو فكان لنا منه مصادر استوفت أبواباً وافية في المادة

النحوية والصرفية قائمة على هذه الأصول متوسعة في الفروع والأساليب. وقد أثر أن للكوفيين أصولاً ومصادر هي:

- النحو البصري:

لقد عرفنا أن الفراء أفاد: أن أبا جعفر الرواسي (من أوائل الكوفيين) كان يلتقي أبا عمرو بن العلاء ويسأله^(١) وأن الكسائي قد لقي في البصرة يونس بن حبيب، وجرت بينهما مسائل أقرّ له يونس فيها وصدّره في موضعه^(٢) وأنه درس كتاب سيبويه على الأخفش^(٣). وأن الفراء قد وقف على كتاب سيبويه أيضاً وعرفه، ومات وتحت رأسه "الكتاب"^(٤).

٢- لغات الأعراب:

وهذا يعني أن الكوفيين توسعوا في الأخذ عن الأعراب والقبائل التي لم يأخذ عنها البصريون، وهم في جوار الكوفة من تميم وأعراب الحطمة في سواد بغداد.

ويقول أبو الطيب اللغوي إن الفراء أخذ عن أعراب وثق بهم مثل أبي الجراح وأبي ثروان وغيرهما^(٥).

٣- الشعر القديم.

٤- القراءات.

أقول: وهذه المصادر التي تنسب إلى الكوفيين هي نفسها مصادر

(١) إنباه الرواة ٩٩/٤.

(٢) نزهة الألباء ص ٥٩.

(٣) مراتب النحويين ص ١٢٠، وطبقات الزبيدي ص ٧٣.

(٤) مراتب النحويين ص ١٣٩، معاني القرآن ٣٧/٢.

(٥) مراتب النحويين ص ١٣٩.

البصريين مع شيء يسير من الاختلاف، كأن يتوسع الكوفيون في الأخذ عن الأعراب، وأن يغلبوا المسموع على المقيس خلافاً للبصريين، أو أنهم توسعوا في الاعتماد على القراءات وما يعرض لها من مسائل لا ترد كثيراً في المسموع المشهور.

وقد قيل في اختلاف الكوفيين عن البصريين في الدرس النحوي إن الكوفيين ابتعدوا عن التعليل الذي يضرب إلى أصول في المنطق والفكر الفلسفي في تفسير الظواهر النحوية واللغوية. وكأن هذه المقولة تثبت أن البصريين يذهبون في تعليلهم وتأويلهم مذهباً قائماً على أصول في المنطق.

أقول: وهذه المقولة لا تستند إلى حقيقة واقعة، والدليل على فسادها أنك تجد في "كتاب الإنصاف" لأبي البركات الأنباري من تعليل الكوفيين وتأويلهم ضرباً لا تتصل بالعلم اللغوي على نحو ما تجد من ذلك في تعليقات البصريين. وأنت واجد هذا في أغلب "المسائل الخلافية" التي جمعها الأنباري في هذا الكتاب.

وهذه المقولة قد أشاعها وأفصح عنها وجلاها المعنيون بـ "مدرسة الكوفة" في عصرنا. ومن الخطأ في أسلوب هؤلاء الدارسين في عصرنا أنهم ذهبوا إلى أن نحو الكوفيين أصح نظراً وأسدّ فهماً من نحو البصريين، وربما ذهبوا إلى أبعد من هذا فزعموا أنه النحو المثالي الذي ينبغي أن يكون هو المادة التي تدرس في عصرنا، وبذلك يجب أن نضرب صفحاً عن المؤلف المتعارف عليه.

أقول: وفي هذا خطأ علمي وخطأ تاريخي، فالأول أننا نسأل هؤلاء:

وهل في طوقنا أن نجد نحواً للكوفيين كاملاً شاملاً يستوفي مواد هذه العربية؟ أعرفه أننا لا نملك من مصادر النحو الكوفي إلا كتاباً واحداً هو معاني القرآن للفرّاء، وكتاب "معاني القرآن" للفرّاء يفصح عن موضوعه ومادته اسمه، فهو "معان" للقرآن وشرح لما ورد في لغة القرآن من دلالات خاصة على

نحو ما عرفنا من "معاني القرآن" للزجاج، وما عرفناه من "معاني القرآن" للأخفش وغيرهما من كتب "معاني القرآن".

وهذه الكتب لا تختلف كثيراً عن كتب أخرى هي "مجاز القرآن" لأبي عبيدة، و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة وغيرهما.

اللهم إلا ما جاء في "معاني القرآن" من آراء نحوية، بعضها يؤيد ما ذهب إليه البصريون، وبعضها يختلف لاختلاف النظر والتوجيه.

ولا نملك من مصادر "النحو الكوفي" مصدراً وافياً على غرار "الكتاب" لسيبويه و"المقتضب" و"الأصول" لابن السراج، ذلك أن هذه المصادر تشتمل على أبواب كثيرة في النحو والصرف، وهي كتب مطولة تشتمل على الأصول والفروع، وليس شيء من هذا يشتمل على نحو "الكوفيين".

وإذا كان للبصريين كتب مطولة تشتمل على النحو كما أشرنا، وهي كثيرة، فإننا نجد نحاة كثيرين قد صنفهم أهل العلم في طبقات عدة.

وهذا يدفعنا إلى أن نقف على النحاة الذين عُدوا نحاة كوفيين، ولنجتزئ من هؤلاء بالمشاهير وهم:

أبو جعفر الرواسي^(١)، ومُعَاذ الهَرَاء^(٢)، والكسائي^(٣)، وعلي بن المبارك الأحمر^(٤)، والفراء^(٥)، وهشام بن معاوية الضريّر^(٦)، وسلمة بن عاصم^(٧)، والطوّال^(٨)، وابن سعدان^(٩)، ومحمد بن قادم^(١٠)، وأحمد بن يحيى^(١١)،

-
- (١) طبقات الزبيدي ص ١٢٥، معجم الأدياء ١٢١/١٨، نزهة الألباء ٦٥، بغية الوعاة ٤٩٢/١.
 - (٢) طبقات الزبيدي ص ١٢٥، بغية الوعاة ٢٩٠-٢٩٣.
 - (٣) طبقات الزبيدي ص ١٢٧، مراتب النحويين ص ١٢٠، معجم الأدياء ١٦٧/١٣، نزهة الألباء ص ٦٧، بغية الوعاة ١٦٢/٢، إنباه الرواة ٢٥٦/٢.
 - (٤) طبقات الزبيدي ص ١٣٤، بغية الوعاة ٣٢٨/٢.
 - (٥) طبقات الزبيدي ص ١٣٢، أخبار النحويين البصريين ص ٥١، مراتب النحويين ص ١٣٩، نزهة الألباء ص ٩٨.
 - (٦) بغية الوعاة ٣٢٨/٢.
 - (٧) طبقات الزبيدي ص ١٣٧، إنباه الرواة ٥٦/٢، بغية الوعاة ٥٩٦/١.
 - (٨) إنباه الرواة ٩٢/٢، بغية الوعاة ٥٠/١.
 - (٩) طبقات الزبيدي ص ١٣٩، بغية الوعاة ١١١/١.
 - (١٠) طبقات الزبيدي ص ١٣٨، إنباه الرواة ١٥٦/٣، بغية الوعاة ٢٤٠/١.
 - (١١) طبقات الزبيدي ص ١٤١، إنباه الرواة ١٣٨/١، نزهة الألباء ص ٢٩٣، بغية الوعاة ٣٩٦/١.

وأبو عمر الزاهد^(١)، وابن الحائك^(٢)، وأبو موسى الحامض^(٣)، وابن
كيسان^(٤)، وأبو بكر ابن الأنباري^(٥)، وابن السكيت^(٦)، وغيرهم.

ولو عرضنا لهؤلاء الأعلام في هذه المصادر التي اشتملت على تراجمهم
لوجدتهم عامة لغويين ليسوا نحويين، وذلك بدلالة ما عُرف عنهم وما صنفوه من
كتب تنصرف جملتها إلى مواد لغوية.

فلم يؤثر عن الرواسي شيء في النحو وكذلك معاذ الهراء، وإذا كان من
شيء في النحو للكسائي فضئيل موجز لم يصل إلينا، وكل ما عرف به أبو حمزة
الكسائي أنه واحد من أصحاب القراءات، ولم يؤثر عن أحمد بن يحيى ثعلب، وهو
من أشهر الكوفيين، كتاب في النحو، وإن كان له شيء من ذلك فقد غاب عنا ولم
يصل، والذي نعرفه من "مجالس ثعلب"^(٧) أنه ألصق باللغة والدلالة والأدب،
والقليل القليل منه شذرات في النحو. ومثل ذلك يقال في "الفصيح"^(٨)، فكله مواد
لغوية تتصل بالفصيح وما جانب الفصاحة. وثعلب من المعنيين بالشعر وكتابه
"الوحشيات"^(٩) يصدّق هذا.

ومن اليسر أن نحمل أبا موسى الحامض على اللغويين لقوله في "المذكر
والمؤنث"^(١٠) وتصانيف أخرى لا تتعد عن هذا الباب.
وأما أبو عمر فهو صاحب لغة وترجمته تشهد بذلك وليس فيها شيء من

(١) إنباه الرواة ١٧١/٣، معجم الأدباء ٢٢٦/١٨، بغية الوعاة ١٦٤/١.

(٢) طبقات الزبيدي ص ١٥١، بغية الوعاة ٤٩٨/١.

(٣) طبقات الزبيدي ص ١٥٢، إنباه الرواة ٢١/٣ و ١٤١/٣، بغية الوعاة ٦٠١/١.

(٤) طبقات الزبيدي ص ١٥٣، بغية الوعاة ١٨/١.

(٥) طبقات الزبيدي ص ١٥٣، إنباه الرواة ٢٠١/٣، المزهر ٤٦٦/٢، بغية الوعاة ٢١٢/١.

(٦) طبقات الزبيدي ص ٢٠٢، بغية الوعاة ٢٤٠/١.

(٧) حققه عبدالسلام محمد هارون.

(٨) طبع غير مرة.

(٩) طبع غير مرة.

(١٠) المذكر والمؤنث للحامض نشره رمضان عبدالنوّاب.

النحو. وقد نقول هذا في ابن كيسان الذي قالوا عنه: إنه كان يخلط بين المذهبين، وتصانيفه التي وصلت إلينا كلها لغة، ومنها شيء مطبوع هو "تلقيب القوافي" ^(١).

وأبو بكر بن الأنباري صاحب "الأضداد" ^(٢)، وصاحب "القوائد السبع الطوال" ^(٣) و "المذكر والمؤنث" ^(٤) لا يمكن أن يحمل على النحويين.

وإذا جئنا إلى ابن السكيت فكتاباه في "الألفاظ" ^(٥) و "إصلاح المنطق" ^(٦) يضربان في صميم اللغة.

أما سائر هذه الجماعة التي أثبتناها فهم أصحاب لغة كما تشهد المصنفات التي جاءت في أخبارهم.

وهذا كله يضعف قول من يقول بـ "المدرسة الكوفية" أي أن هذا المأثور من علم الكوفيين قليل لا يعدو أن يكون في بعض الأحيان آراء هنا وهناك.

وقد نقول إن شيئاً من هذه الآراء، وهي أوضح ما يكون من علم الكوفيين في النحو، هو في "معاني القرآن" للفراء، وهذا، على جسامته بالقياس إلى سائر ما أثر عن الكوفيين في النحو، قليل إذا ما قوبل بعلم البصريين الذي اشتملت عليه المطولات، أين هذا من "كتاب" سيبويه الذي ضمّ علم الخليل في النحو وعلم سيبويه، وأين هذا من "المقتضب" و "الأصول"؟

ولعل من اليسر أن نخلص إلى رأي ألصق بالعلم التاريخي من الأقوال القائمة على التقليد تارة وعلى الحماسة التي لا تخدم العلم تارة أخرى، فنقول:

(١) تلقيب القوافي نشرته مع رسائل أخرى في "كتاب" واحد.

(٢) الأضداد نشر في "ثلاثة كتب في الأضداد" في بيروت (الكاثوليكية).

(٣) القوائد السبع الطوال نشره عبدالسلام هارون.

(٤) المذكر والمؤنث لابن الأنباري (طبع وزارة الأوقاف ببغداد).

(٥) الألفاظ طبع في بيروت (الكاثوليكية).

(٦) إصلاح المنطق (طبع دار المعارف بمصر).

إن للكوفيين آراء في النحو ونظراً يختلف عن آراء غيرهم نلمسه عند الكسائي والفراء وثعلب، ومجموع هذه الآراء قد اتسع فيها القدماء فأسموها مذهب الكوفيين، وتجاوز المحدثون هذا الحد فأسموها مدرسة، وهي لا تعدو أن تكون نظراً آخر لا ينقض الأصول بل يعلق بالفروع. وما قيل في مصادر الكوفيين وأساليبهم في النظر لا يبتعد كثيراً عما سلكه البصريون، وليس الاتساع في السماع عند هؤلاء، والتشدد في القياس لدى الآخرين يدفعنا إلى القول إن علم هؤلاء جديد يؤلف "مدرسة" يختلف عن علم الآخرين و"مدرستهم".

ولو وقفنا على "مسائل الخلاف" التي جمعها أبو البركات الأنباري في "الإنصاف" لوجدنا أن الاختلاف في الفروع قبل كل شيء، ثم الاختلاف في التأويل والتعليل.

وإذا كان لنا، نحن المعاصرين، أن نقف على علم الفريقين ناقدين فلنا أن نعين حقاً نجده عند أولئك، وننكر باطلاً نجده عند الفريقين، وليس لنا في هذا العصر أن نتعصب في هذا البحث العلمي التاريخي لأيٍّ من الفريقين^(١).

ومن العلم أن نقول: إن الدرس النحوي قد هدانا إلى أن للكوفيين مصطلحاتهم الخاصة، وهذه المصطلحات نجدها في كتبهم نحو "معاني القرآن" للفراء وسائر كتب النحو الأخرى، فقد أشار المصنفون إلى المصطلح المعروف لدى البصريين وإلى نظيره في المصطلح الكوفي.

(١) درج الدارسون في عصرنا على ضرب من البحث العلمي فاندفعوا إليه بحماسة عارمة قد يكون مصدرها التعلق بما هو قديم، وقد يكون من باب الإتيان بالجديد، وبريق الجديد قد يبهر النفوس ويُعشي العيون. لقد أخذوا أنفسهم بهذا فألفوا في "مدرسة البصرة" وألفوا في "مدرسة الكوفة"، واندفعوا بحماسة شديدة إلى استجلاء فضائل كل من هذه وتلك، فإن لم يجدوا في بعض الأحيان أعانهم ضرب من الخيال تولده الحماسة العارمة إلى الوقوف على فضائل "متخيلة". ولو انفكروا من هذا الأسلوب الدخيل لوجدوا أن للقدماء فضائل كثيرة لا تنفي أن يكون لهم نظر غير سديد جاء به اجتهاد قاصر.

غير أننا نجد الكوفيين يفتقرون إلى الإحكام في مصطلحهم، وآية ذلك أن المصطلح الواحد عندهم قد يدل على موضوعات عدّة، ولنضرب مثلاً على هذا فنقول:

إن "التفسير" مصطلح كوفي أطلقه الكوفيون على ما يسمى "تميزاً" عند البصريين^(١). ولا نعدم أن نجد كلمة "التفسير" لدى سيبويه والمبرد وابن السراج ويريدون به "التميز"^(٢).

وهذا "التفسير" أطلقوه على المفعول له والمفعول معه والبدل وغيره. وهذا يعني أن الفراء ويتبعه الكوفيون لم يستقروا على مصطلح ينصرف إلى عنصر واحد لا يتجاوزونه إلى غيره، وسنرى ذلك في استقرائنا السريع للمصطلح الكوفي.

١- الكناية والمكني:

وهما من مصطلح الكوفيين ويقابلان الضمير والمضمر عند البصريين، والمصطلح عند البصريين مستغن عن الاستدلال عليه، فهو ثابت في جميع الكتب النحوية، وما زال مثبتاً في الكتب الحديثة.

أما "الكناية والمكني" فقد وجدناها من مصطلح الفراء، فقد جاء في "معاني القرآن" في كلامه على قوله تعالى: "ها أنتم أولاء" (١١٩ سورة آل عمران) قوله:

"العرب إذا جاءت إلى اسم مكني قد وصف بـ"هذا وهذان وهؤلاء" فرّقوا بين "ها" و"ذا"، وجعلوا المكني بينهما وذلك في جهة التقريب لا في غيرها، فيقولون: أين أنت، فيقول القائل: هأنذا، ولا يكادون يقولون: هذا أنا."^(٣)

(١) انظر "البحر المحيط" ٢/٥٢٠ جاء فيه أن الفراء أول من سمى من الكوفيين التميز "مفسراً"، ثم تابعه الكوفيون.

(٢) انظر: الكتاب ٢/١٥٩، ١٧٥، ١٧٦، المقتضب ٣/٣٤، الأصول ١/٢٧٢، ٤٩٤، ٢/٢٣٨، ٢٣٩.

(٣) معاني القرآن ١/٢٣١-٢٣٢.

وقال أيضا في الكلام على قوله تعالى: "فآمنوا خيراً لكم" (١٧٠ سورة النساء):

"خيراً" منصوب لاتصاله بالأمر لأنه من صفة الأمر، وقد يستدل على ذلك، ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر فتقول للرجل: "اتق الله فهو خير لك" (١).

وجاء في "مجالس ثعلب" قوله: "قال الفراء: الأعداد لا يبنى عنها ثانية فلا أقول: عندي الخمسة الدراهم والسنتها، وأقول: عندي الحسن الوجه الجميل، فأكني عنه، فكل ما كنيت عنه كان مفعولاً، وكل ما لم أكن عنه لم يكن مفعولاً. وقال أصحاب الكسائي: بلى، نكني عن هذا كما كنينا عن ذاك" (٢).

ولا تعدم أن تجد نحاة بصريين يستعملون المكني إلى جانب المضمر والضمير، فأنت تجد من هذا في "الأصول" لابن السراج (٣)، كما أنك قد تجد الضمير والمضمر عند الكوفيين كما جاء في قول الفراء:

"... فلما لم يكن "ما" ضمير الاسم قبح دخول الباء. وحسن ذلك في "ليس" أن تقول: ليس بقائم أخوك، لأن "ليس" فعل يقبل المضمر كقولك لست ولسنا".

ويسمى الفراء ضمير الفصل عماداً عند الكلام على قوله تعالى: "وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء" ٣٢ سورة الأنفال.

النصب والرفع، إن جعلت (هو) اسماً رفعت (الحق) بـ(هو)، وإن جعلتها

(١) المصدر السابق ٢٩٥/١.

(٢) مجالس ثعلب ص ٢٧٤ - ٢٧٥، المذكر والمؤنث ص ١٦٩.

(٣) معاني القرآن ٤٣/١.

عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحق^(١).

وجاء في مجالس ثعلب: "وقال أبو العباس: قال سيبويه: احتبى ابن جؤية في اللحن في قوله:

"هُنَّ أَطَهَرَ لَكُمْ" (سورة هود ٧٨) لأنه يذهب إلى أنه حال. قال: والحال لا يدخل عليه العماد، وذهب أهل الكوفة، الكسائي والفراء: إلى أن العماد لا يدخل مع هذا، لأنه تقريب"^(٢).

٢ - المجهول:

ويريد الكوفيون بهذا المصطلح "ضمير الشأن" عند البصريين. جاء في "معاني القرآن" قول الفراء: "وإذا أخليت" كان" باسم واحد جاز أن ترفعه وتجعل له الفعل. وإن شئت أضمرت فيه مجهولاً، ونصبت ما بعده فقلت: إذا كان غداً فأتينا. وتقول: اذهب وليس إلا أباك، وأبوك، فمن رفع أضمر أحداً، كأنه قال: ليس أحد إلا أبوك، ومن نصب أضمر الاسم المجهول فنصب، لأن المجهول معرفة فلذلك نصبت. ومن قال: إذا كان غدوة فأتينا لم يجر له أن يقول: إذا غدوة كان فأتينا، كذلك الاسم المجهول لا يتقدمه منصوبه"^(٣).

وقال ثعلب: "إنَّ عبدَ الله قامَ أقم"، قال الفراء: "إن أضمر مجهولاً رفع لا غيره، وإذا أضمر غير مجهول رفع ونصب"^(٤).

قلت إن المصطلح عند الكوفيين مادة غير مستقرة، ولذلك تجد للشيء الواحد مصطلحين، فكما يكون "المجهول" ضمير الشأن كذلك نجد أنهم استخدموا "العماد" لضمير الشأن أيضاً.

قال الفراء في الكلام على قوله تعالى: "فإذا هي شاخته أبصار الذين

(١) معاني القرآن ٤٣/١.

(٢) مجالس ثعلب ص ٣٥٩، وانظر ٤٣، ١٣٣.

(٣) معاني القرآن ٣٦٢/١-٣٦٣.

(٤) مجالس ثعلب ص ٢٣٠-٢٣١.

كفروا" (٩٧ سورة طه):

"تكون" هي "عماداً يصلح في موضعها (هو) فتكون كقوله: "إنه أنا الله العزيز الحكيم" (٩ سورة النمل)، ومثله قوله: "فإنّها لا تعمى الأبصار" (٤٦ سورة الحج)، فجاء التأنيث لأن "الأبصار" مؤنثة والتذكير للعماد. وسمعت بعض العرب: كان مرةً وهو ينفع الناس إحسانهم، فجعل "هو" عماداً^(١).

قلت: إذا كان "العماد" ضمير الفصل عند الكوفيين، فالعماد عندهم أيضاً يسمى "الدعامة"، وهكذا يكون ضمير الفصل مرةً عماداً وأخرى "دعامة"، وقد يكون "أمرأ"، قال ثعلب:

"وقال أبو عثمان المازني: "إذا قلت إن غداً يجيء زيدٌ، على إضمار الأمر، وتضمير الهاء فيرجع إلى غير شيء".

قال أبو العباس: "وكل هذا غلط، العرب تقول: إن فيك يرغب زيد، ولا تحتاج إلى إضمار الأمر لأن المجهول لا يحذف"^(٢).

وترد كلمة "العماد" في مصطلح آخر هو "نون العماد" الذي يقابل الوقاية"، كما في "ضربني" و"يضرّني"^(٣).

٣- أشباه المفاعيل:

المفاعيل معروفة في النحو العربي القديم، والمفعول به أول هذه المواد، ويليه المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له أو لأجله والمفعول معه.

على أن الكوفيين يرون ما حقه بالمفعولية هو المفعول به^(٤)، وما عداه شبيهات بالمفعول لا مفعولات حقيقة^(٥).

على أننا نجد الكوفيين يستعملون مصطلح "التفسير" للمفعول له أو "المفسر".

(١) معاني القرآن ٢/٢١٢، وانظر ١/٥١-٥٢، ٢/٢٢٨، ٢٨٧، ٣/١٨٥، ٢٣٦، ٢٩٩.

(٢) مجالس ثعلب ص ٢٧٢.

(٣) الموفي في النحو الكوفي ص ٩٤.

(٤) معاني القرآن ٢/٨٩-٩٠، ١٦٦، ٣/٤٣، إيضاح الوقف والابتداء ١/١٩٩.

(٥) همع الهوامع ١/١٦٥.

قال الفراء في الكلام على قوله تعالى: "يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت" (١٩ سورة البقرة): "فنصب "حذر" على غير وقوع الفعل عليه، لم ترد "يجعلونها حذراً"، إنما هو كقولك: أعطيتك خوفاً وفَرَقاً. فأنت لا تعطيه الخوف من أجل الخوف، فنصبه على التفسير، ليس بالفعل، كقوله – عز وجل: – "يدعوننا رَغَباً وَرَهَباً" (٩٠ سورة الأنبياء)، وكقوله: "ادعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً" (٥٥ سورة الأعراف)، والمعرفة والنكرة تفسيران في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح (من)"^(١).

على أننا نجد "التفسير" مصطلحاً لمواد أخرى في النحو، فقد أطلقه هؤلاء الكوفيون على "التمييز"^(٢).

وأشار أبو حيان في "البحر المحيط"^(٣) إلى أن الفراء أول من سمى التمييز تفسيراً أو مفسراً ثم تابعه في ذلك الكوفيون.

ومن هذا ما جاء في كلام الفراء على قوله تعالى: "إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ" (من الآية ١٣٠ سورة البقرة):

العرب توقع "سَفِهَ" على "نفسه" وهي معرفة، وكذلك قوله: "بَطِرْتُ معيشتها" (٥٨ سورة القصص)، وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسر، والمفسر في أكثر الكلام نكرة، كقولك ضقت به ذرعاً...^(٤)

وإطلاق "التفسير" أو "المفسر" على هذه المواد المختلفة مما يؤيد ما ذهب إليه في أول هذا المبحث من أن "المصطلح الفني" لدى الكوفيين وعلى رأسهم الفراء شيء مذبذب رجراج غير مستقر.

(١) معاني القرآن ١٧/١، ٧٣.

(٢) انظر المقتضب ٣/٣٢، والأصول ١/٢٧٢، ٢٧٦.

(٣) ٢/٥٢٠، وانظر "إعراب القرآن" للنحاس ١/٣٨٧، ٤٣٢.

(٤) معاني القرآن ١/٧٩، وانظر المصدر نفسه ١/٥٥، ٥٧، ١٥٢، إصلاح المنطق ص ٢٩٩، والمجالس ص ٢٦٥، ٢٧٣، ٤٢٤، المذكر والمؤنث ص ٦٤٣-٦٤٤، وإيضاح الوقف والابتداء ١/١٦٦، ١٣١.

وليس في نيتي أن أعرض لسائر المصطلح الكوفي، فالانصراف يقتضي كتاباً كبيراً، ولكنني أثرت أن أقف على نماذج يسيره منه لأخلص أن أهم ما تميز به الكوفيون هو أنهم جاءوا بمصطلح جديد، ولكنه يفتقر إلى الإحكام بدلالة هذا التذبذب الواضح.

ولا يحسبن الدارس أن هذه المصطلحات انصرفت للكوفيين، فقد نجد لفظ "التفسير" أو "المفسر" في "الكتاب" لسيبويه، أو "المقتضب" للمبرد، أو "الأصول" لابن السراج^(١). كما أننا قد نجد الفراء يستعمل "الضمير" الذي يعني "المكني" في مصطلحه الخاص، ومعلوم أن "الضمير" من مصطلح البصريين.

أريد أن أقول إن "المصطلحات" لم يختص بها فريق دون آخر، ولكن الذي وقفنا عليه أن هذا المصطلح الجديد أكثر منه الكوفيون حتى اختصوا به، وإن تخلّوا عنه أحياناً كما تشير إلى ذلك مصنفاتهم.

وقد شاع أن "الخفض" مصطلح كوفي، والذي عرفناه أن الخليل قد استعمل الخفض كثيراً في "العين"، كما ورد "الخفض" في "الكتاب" و"المقتضب".

وشاع أيضاً أن "النسق" مصطلح كوفي، والذي عرفناه أن "النسق" جاء في كلام الخليل في "العين"، وذكره سيبويه في "الكتاب".

وشاع أن "الفعل" بمعنى المصدر من مصطلح الكوفيين، والذي وقفنا عليه أن الخليل استعمله للدلالة على المصدر في "العين".

وشاع أن "المجرى وغير المجرى" للمنون وغير المنون من مصطلح الكوفيين، وقد أورده الخليل في "العين".

ومثل هذا يقال في "الواقع وغير الواقع" للمتعي واللازم.

(١) الكتاب ١٥٩/٢، ١٧٥، المقتضب ٣/٣٤، الأصول ٢٧٢/١، ٤٩٤.

فإذا عرفنا أن النحاة بصريين وكوفيين قد اتحدوا في المصطلح واستعمل كل منهم مصطلح الآخر، ثم إذا وقفنا على أنهم لم يختلفوا في الأصول، واختلفوا في الفروع والتعليل أدركنا أن من العسير علينا أن نسلّم بـ"مذهب كوفي"، ثم نتجاوز هذا فندعي "مدرسة كوفية"!!

قلت: إنهم لم يختلفوا في الأصول بل اختلفوا في الفروع والتعليل، ولنقف قليلاً على كتاب "الإنصاف" لأبي البركات الأنباري فنقرأ المسألة المئة فنجد:

أن البصريين قالوا إن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، في حين قال الكوفيون: إن له محلاً من الإعراب وهو التوكيد، على خلاف بين الكسائي والفراء فيما إذا كان "العماد" أي "ضمير الفصل" توكيداً لما قبله أو لما بعده^(١).

واختلفوا في مسألة الفعل والمصدر، فذهب البصريون إلى أن أصل الاشتقاق هو المصدر في حين ذهب الكوفيون إلى أن الأصل هو الفعل.

ولو نظرت إلى هذه المسألة الخلافية نظراً جديداً لوجدت أن الفعل والمصدر مادة واحدة وليس من أولية مدعاة لأيٍّ من هاتين المادتين، وإذا كان مما يستحق النظر فيما يتصل بهذه الفائدة فهو الوقوف على علاقة الأسماء الحسيّة بالمصادر والأفعال، فمن المعلوم أن الأصول الحسيّة (الجامدة) أسبق في العربية من المصادر والأفعال، وأن هذه الأخيرة تولدت من الأصول الجامدة الحسيّة. وليس عسيراً علينا أن ندرك أن العلاقة بين "العقل" وهو المصدر المعنوي وبين "العقال" من أسماء الأدوات.

وليس عسيراً علينا أن ندرك العلاقة بين الحكمة (بفتحيتين) وهي حديدة توضع في فم الدابة تضبطها وتكبح جماحها، وبين "الحكمة" المادة العقلية التي انصرفت في العربية إلى العلوم كافة.

(١) الإنصاف المسألة ذات العدد ١٠٠، وانظر شرح الكافية ٢٧/٢، والمغني ص ٦٤٥.

ومن هنا ندرك أن الخلاف بين البصريين والكوفيين لم يعرض إلا للفروع، ولا يتصل إلا بالتعليل الخاص بكل منهما. ثم خلافهم في إطلاق المصطلح وما كان منه لدى الكوفيين كما بسطناه جلياً.

ولا أريد أن أتعصب للبصريين ذلك أني أقف منهم وقفتي الأولى: أني أعرض لمادتهم بخيرها وشرّها مؤيداً ما جاءوا به حسناً وناقداً ما قصّروا فيه، على أن هذا المجموع بإيجابياته وسلبياته يؤلف تراثاً نحويّاً اجتهد فيه أصحابه وأخلصوا فاستحقوا الإكبار والثناء.

والثانية: أني أقف من النحو القديم بصريّه وكوفيّه وقفة أخرى، وذلك لأنني أحد الدارسين في عالم جديد ينظر إلى العلم نظراً جديداً، وهذا النظر الجديد يهديه إلى أن يكون لنا نحو جديد يتعلمه الصبيان في المدارس، يفيد من العلم الحديث مادة ومنهجاً، كما يعتمد على أصول قديمة لا يمكن لأي باحث أن يفرط في شيء منها.